

# مطالب نسائية في المغرب بإخراج هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز إلى الوجود

11 - أكتوبر - 2020



الرباط. «القدس العربي»: احتفلت نساء المغرب، السبت، بيوم المرأة المغربية على إيقاع المطالبة بتنفيذ مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين الذي أقره دستور 2011 وتأمين مشاركة أفضل للجنس اللطيف في الاستحقاقات الانتخابية المقرر إجراؤها العام المقبل، وأكدت أصوات على أن تمكين المرأة من كافة حقوقها ضمان للارتقاء بالمجتمع وإنجاح أي مشروع تنموي منشود. في هذا الصدد، دعا القطاع النسائي لحزب «جبهة القوى الديمقراطية» (المعارض) إلى مباشرة الإصلاحات السياسية التي تخص مشاركة المرأة المغربية في الاستحقاقات القادمة، كما وجه دعوة للحكومة إلى نبذ ما أسماه «منطق التلكؤ في التعاطي مع ملفات وقضايا المرأة، عبر تأكيد مطلب تفعيل مضامين دستور 2011، وتأويله تأويلاً ديمقراطياً، وجعل مبدأ المناصفة والمساواة

بين الجنسين، في صلب أي مشروع تنموي بديل، واستخلاص دروس جائحة كورونا، لمباشرة سياسات تدعم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والقانونية للمرأة".

وذكر البيان بالأوضاع المساوية للعاملات الزراعيات، مطالباً الحكومة بدعمهم اقتصادياً واجتماعياً، بعد التجربة المريرة التي عرضت حياة العاملات بحقول "الفراولة" للخطر جراء تفشي بؤر "كورونا". كما دعا الحكومة للتفكير الجدي في إيجاد حلول ملموسة للنساء المتوقفات عن العمل اللواتي يمتهنن التهريب المعاشي على حدود المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية، مؤكداً على ربط وضع المرأة والأسرة المغربية بإشكالية النموذج التنموي كمسألة جوهرية واستراتيجية، الهدف منها تعبئة المجتمع بأكمله، وتأهيله لمهام التنمية، على اعتبار أن تحرير المرأة هو تحرير للمجتمع برمته، وضمانة لإنجاح أي مشروع تنموي.

وشجب البيان ما أسماه "التوظيف المتزايد والمغرض لقضايا المرأة في الصراعات السياسية، بما يؤدي إلى إنتاج ثقافة الانغلاق والتطرف والعنصرية، ووضع المزيد من العراقيل أمام إدماج المرأة في التنمية، خاصة في ظل الجائحة التي عمقت تأنيث الفقر، وضاعفت من معاناة النساء بمختلف شرائحهن الاجتماعية".

في السياق نفسه، قالت الناشطة في الحركة النسائية نبيلة بنعمر عن حزب الأصالة والمعاصرة (المعارض) إن "المناصفة كمبدأ يحيلنا على المساواة التي تعتبر قيمة من قيم المجتمع الديمقراطي، والمساس بها هو ضرب لهدف من أهداف التنمية المستدامة"، مضيفة أن "المناصفة التي أتت بها دستور 2011 لم تتحقق بعد، ولا نرى مجهوداً لتحقيق ذلك عبر إقرار آليات محكمة من خلال قوانين ملزمة، في ظل حكومتين بقيادة حزب العدالة والتنمية وبمشاركة أحزاب أخرى، بعضها ذات مرجعيات يسارية تتضمن قوانينها المؤسسة احترام المساواة واحترام حقوق النساء".

ولفتت الانتباه، في تصريح لصحيفة "هسبريس" الإلكترونية، إلى أن الأحزاب السياسية لها نصيب من المسؤولية في عدم تحقيق مبدأ المناصفة، واستطردت قائلة: "لنكن منصفين، ليس حزب العدالة والتنمية هو المسؤول الوحيد عن عدم الاعتراف بكفاءة النساء وبحقهن في تحمل المسؤوليات وتمكينهن سياسياً ومهنياً. كل الأحزاب لها نصيبها من المسؤولية في عرقلة تطبيق المناصفة، ويظهر ذلك جلياً في ممارسات تقصي النساء من المسؤوليات الحزبية وتغييبن عن لائحة المقترحين لعضوية هيئات دستورية، أو للتعيين في المناصب العليا، رغم تحقيق نجاحات في ميدان عملهن وفي مجالات اهتمامهن".

وأشارت إلى أن المطلوب اليوم هو "إخراج هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز إلى الوجود، رغم ضعف الاختصاصات التي رسمت لها من طرف الحكومة السابقة، وأن تسند لها ضمن تعديل لاحق اختصاص الإحالة الذاتية لتجاوز عرقلة تطبيق المساواة والمناصفة، بل لتسهر على تحقيقهما". ودعت إلى "خلق لوبي ترافعي من طرف النساء داخل التنظيمات السياسية المختلفة للاشتغال على حقوق النساء بكل تجرد، وهو ما لم ننجح فيه إلى اليوم".

وعلى بُعد أسابيع من انطلاق انتخابات هيئات المحامين، دعا محمد بنعبد القادر، وزير العدل، نقيب المحامين إلى وضع آليات لتمكين النساء المحاميات من تقلد منصب نقيب لإحدى هيئات المحامين، معتبراً أن "حدثاً من هذا النوع سيشكل بكل تأكيد نقلة نوعية في مسار مهنة المحاماة بالمغرب".

وقال في لقاء تواصل مع نساء منظومة العدالة، إن مختلف المؤسسات الدستورية في المغرب وضعت آليات لضمان تمثيلية للمرأة في أجهزتها "ولا شيء يمنع أن يبادر المحامون بدورهم إلى وضع هذه الآليات ويكونوا القدوة والنموذج لكي تتبوأ المرأة المحامية مراكز المسؤولية في هيئات المحامين".

وأشاد رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، بالأدوار الريادية التي تقوم بها المرأة المغربية على غرار شقيقها الرجل. وأكد خلال افتتاحه، أول أمس، أعمال الملتقى الدولي حول "التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات" أن موضوع تمكين المرأة له أهمية بالغة، لأنه مشروع مجتمعي لا يهم النساء فحسب، بل أيضاً الرجال، وقال: "فنحن من خلاله نبني قواعد صلبة ليكون مستقبل المرأة والمجتمع أفضل".

واعتبر أن الجميع مدعو للانخراط القوي، من أجل ضمان الظروف والشروط التي من شأنها مساعدة المرأة، لكي تشارك الرجل على قدم المساواة في كافة مناحي الحياة. وأبرز عمل الحكومة وسعيها لتوفير البيئة الثقافية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والقانونية الضامنة للتمكين الحقيقي للمرأة، مؤكداً أن هذه الشروط ضرورية، وتستلزم عملاً جماعياً وتضافر جميع الجهود.

كما أوضح أن "مدونة الأسرة" شكلت محطة كبيرة، وفارقة في مجال النهوض بحقوق المرأة، وتعزيز قيم المساواة ومناهضة العنف تجاه النساء، عبر تبني آليات تمكن من حماية المرأة من كافة أشكال العنف والتمييز. وفي هذا السياق، وجه رئيس الحكومة التحية لكل المتدخلين الذين بذلوا مجهودات جبارة للنهوض بأوضاع المرأة المغربية، وقال: "تمكنت المرأة من تجاوز صعوبات الظروف، ومن إثبات ذاتها، والآن نريد لها مزيداً من التمكين، وما زال أمامنا الكثير ما يجب القيام به".

كشفت مذكرة "للمندوبية السامية للتخطيط" (هيئة رسمية للإحصاء والتخطيط) مجموعة من المعطيات حول وضعية المرأة تجاه سوق الشغل، من بينها أن أكثر من نصف المغربيات خارج سوق الشغل، وأن البطالة أكثر ارتفاعاً لدى النساء.

وبلغ عدد النساء في المغرب خلال سنة 2019، 18 مليوناً وهو ما يمثل 50.3 في المئة من مجموع الساكنة، من بينهن 13.6 مليون امرأة في سن النشاط العملي، ووفقاً للمصدر ذاته، فإن وضعية النساء تجاه سوق العمل تتميز بضعف مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، إذ بلغ معدل نشاط النساء 21.9 في المئة مقابل 69.7 في المئة لدى الرجال، ويختلف هذا المعدل بين

23,9 في المئة في الأرياف مقابل 19,1 بالمئة في المدن. وقد بلغ عدد النساء خارج سوق العمل 10.7 ملايين امرأة، وهن يمثلن 79.2 في المئة من النساء البالغات 15 سنة فما فوق، كما أن غالبيةهن ربوات بيوت بنسبة 76.1 في المئة في الأرياف.